

جمعية الطهارة

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١٠١٢٣)

منطقة الرياض - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

مع تقرير المراجع المستقل

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

٣-١	 تقرير المراجع المستقل
٤	 قائمة المركز المالي
٥	 قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل
٦	 قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٧	 قائمة التدفقات النقدية
١٣-٨	 إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ جمعية الطهارة

التقرير عن مراجعة القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

رأينا:

في رأينا، إن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لجمعية الطهارة ("الجمعية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
- قائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
- إيضاحات حول القوائم المالية من (١) إلى (١٠)، والتي تتضمن السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت انتباه:

نود أن نلفت انتباهكم للإيضاح رقم (١) معلومات عامة حول المنشأة، تعتبر هذه القوائم أول قوائم مالية للجمعية، ولا يعتبر لفت انتباهنا هذا تعديلاً لرأينا.

الاستقلال:

إننا مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما إلزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد.

منهجنا في المراجعة

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للجمعية. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الموضوعية التي إتخذتها الإدارة، على سبيل المثال، في ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع إفتراضات وتقديرات محاسبية ومراعات الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً المخاطر المرتبطة بالرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر في ما إذا كان هنالك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

الأهمية النسبية:

تأثر نطاق مراجعتنا بتطبيقنا للأهمية النسبية. تم تصميم المراجعة للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ. وتعد جوهرية بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على القوائم المالية.

بناءً على تقديرنا المهني، قمنا بتحديد بعض الحدود الكمية للأهمية النسبية، بما في ذلك الأهمية النسبية العامة للقوائم المالية ككل. وساعدنا هذا إلى جانب الاعتبارات النوعية، في تحديد نطاق مراجعتنا وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات مراجعتنا وتقييم تأثير التحريفات، بمفردها أو في مجموعها، على القوائم المالية ككل.

لقد اتفقنا مع المكلفين بالحوكمة بأننا سوف نبليغهم عن التحريفات الجوهرية التي نكتشفها خلال إجراءات مراجعتنا.

كيف قمنا بتصميم إجراءات مراجعتنا:

لقد قمنا بتصميم إجراءات مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية ككل. مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل الجمعية والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال التي تزاوِل الجمعية نشاطها فيه.

تتم عمليات الجمعية بشكل رئيسي في مدينة الرياض، أن معظم مجهود المراجعة قام بها فريق مراجعة الجمعية. اختبر فريق المراجعة أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية للجمعية، بالإضافة إلى الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية، قام فريق مراجعة الجمعية بتنفيذ إجراءات المراجعة على أوراق عمل المراجعة المصممة خصيصاً لمراجعة أعمال الجمعية. قام فريق المراجعة بتنفيذ إجراءات مراجعة مناسبة، كان الاختيار لهذه الإجراءات بناءً على اعتبارات نوعية وكمية، بما في ذلك ما إذا كان البند يمثل نسبة كبيرة من البند المرتبط به في القوائم المالية للجمعية.

أخذ فريق مراجعة الجمعية بعين الاعتبار الأهمية النسبية والتعقيد المتعلقين بكل بند على حده، تضمن ذلك تحديد أهمية نسبية على مستوى البند محل المراجعة وعلى مستوى القوائم المالية ككل.

الأمور الرئيسية للمراجعة:

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للجمعية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً عن تلك الأمور.

لقد إلزمتنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.

إن نتائج إجراءات مراجعتنا، توفر أساساً لرأينا في المراجعة للقوائم المالية المرفقة.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من التقارير السنوية أو أي تقارير أخرى تعدها الإدارة (التي لا تكون ضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها).

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتنا، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك تحريفات جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيجب علينا الإبلاغ عن هذه الحقيقة. ولم تعرض الإدارة علينا أي معلومات أخرى حتى تاريخ تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات وعقد التأسيس الجمعية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية للجمعية :

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو إغفال ذكر معتمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فعالية الرقابة الداخلية.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشأة أو الأنشطة التجارية ضمن الجمعية، لإبداء رأي حول القوائم المالية. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة الجمعية والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة بجمعية الطهارة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

وقد لفت إنتباهنا أن :

- الجمعية تستخدم جداول تحليلية يدوية (يومية أمريكية) لتسجيل عملياتها المحاسبية وليس لديها أنظمة إلكترونية.

وفيما عدا ذلك فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات التعاونية المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية والنظام الأساسي للجمعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

مكتب عبد الله بن فهد السهلي محاسبون قانونيون

عبد الله بن فهد السهلي

ترخيص رقم: ٧٠٧

الدمام: في ١٧ رمضان ١٤٤٥هـ

الموافق: ٢٧ مارس ٢٠٢٤م



٢٠٢٣/١٢/٣١ م	إيضاح	الأصول
ريال سعودي		
-		مجموع الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة
٨٦٥,٧٠٥	(٤)	النقدية وما في حكمها
٨٦٥,٧٠٥		مجموع الأصول المتداولة
٨٦٥,٧٠٥		مجموع الأصول
		الالتزامات
		حقوق الشركاء
٧٣٠,٠٠٠	(١)	رأس المال
١٠٧,٤٦٤		احتياطي اعانة تأسيسية
-		الخسائر المتراكمة
٨٣٧,٤٦٤		مجموع حقوق المساهمين
		الالتزامات غير المتداولة
-		مجموع المطلوبات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٢٨,٢٤١	(٥)	الزكاة الشرعية
٢٨,٢٤١		مجموع الالتزامات المتداولة
٢٨,٢٤١		مجموع الالتزامات
٨٦٥,٧٠٥		مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين

إيضاح	٢٠٢٣/١٢/٣١ م ريال سعودي
الإيرادات	-
تكلفة الإيرادات	-
إجمالي الربح	-
مصروفات العمليات	
مصروفات إدارية وعمومية	(١٠,٢٩٥)
إجمالي مصروفات العمليات	(١٠,٢٩٥)
الربح التشغيلي	(١٠,٢٩٥)
إعانة تأسيسية	١٤٦,٠٠٠
أرباح الفترة قبل الزكاة الشرعية	١٣٥,٧٠٥
الزكاة الشرعية	(٢٨,٢٤١)
صافي أرباح الفترة بعد الزكاة الشرعية	١٠٧,٤٦٤
بنود الدخل الشامل الأخر:	
الدخل الشامل الأخر	١٠٧,٤٦٤

رأس المال	الاحتياطي إعانة	الخسائر	الإجمالي
ريال سعودي	تأسيسية	المتراكمية	ريال سعودي
-	-	-	-
٧٣٠,٠٠٠	-	-	٧٣٠,٠٠٠
-	-	١٠٧,٤٦٤	١٠٧,٤٦٤
-	١٠٧,٤٦٤	(١٠٧,٤٦٤)	-
٧٣٠,٠٠٠	١٠٧,٤٦٤	-	٨٣٧,٤٦٤

الرصيد في ٢٠٢٢/٠٩/٠٦ م

رأس المال

صافي دخل الفترة بعد الزكاة الشرعية

المحول الى الاحتياطي العام

الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م

٢٠٢٣/١٢/٣١ م	
ريال سعودي	
١٣٥,٧٠٥	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:
١٣٥,٧٠٥	صافي الربح قبل الزكاة الشرعية
١٣٥,٧٠٥	تعديل للتسوية صافي الربح إلى صافي النقد
٧٣٠,٠٠٠	ربح الفترة المعدل
٧٣٠,٠٠٠	صافي النقد المتحصل من الأنشطة التشغيلية
٨٦٥,٧٠٥	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	رأس المال
٨٦٥,٧٠٥	صافي النقد المتحصل من الأنشطة التمويلية
	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
	رصيد النقدية وما في حكمها - في أول الفترة
	رصيد النقدية وما في حكمها - في آخر الفترة

١. معلومات عامة حول المنشأة

اسم المنشأة:	جمعية الطهارة التعاونية.
المركز الرئيسي	الرياض - المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل	مسجلة لدى وزارة المالية البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١٠١٢٣) وتاريخ ٩-٩-٢٠٢٢ م.
رأس المال	يبلغ رأس مال الجمعية مبلغ وقدره ٧٣٠,٠٠٠ ريال مقسم إلى ٧,٣٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ريال.
أهداف الجمعية	

* تطوير المطبخ السعودي والوصول به الى العالمية.	* جمع شمل الطهارة السعوديين.
* الارتقاء بمستوي الطهارة والشيفات الى مستوى عال من الخبرة.	* تشجيع الطهارة على ترويج منتجاتهم في المعارض الداخلية والدولية.
* جذب الشباب الراغب في الطهي وإتاحة الفرص لهم.	

الفترة المالية: تبدأ الفترة المالية من ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٢ م وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م ، وتعتبر هذه القوائم المالية هي أول قوائم مالية للجمعية.

٢. أسس إعداد القوائم المالية:

١/٢ - المعايير المحاسبية المطبقة

أعدت القوائم المالية المرفقة معبراً عنها بالريال السعودي و طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها للمنشآت الغير هادفة للربح في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين،

٢/٢ - أسس القياس

أعدت القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة التاريخية ووفقاً لمبدأ الإستهقاق المحاسبي، وطبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها للمنشآت الغير هادفة للربح في المملكة العربية السعودية والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٣. ملخص بأهم السياسات المحاسبية:

١/٣ - استخدام التقديرات:

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت الغير هادفة للربح والمتعارف عليها يتطلب استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الأصول والخصوم وإيضاحات الأصول والخصوم المحتملة في تاريخ القوائم المالية، إضافة إلى الإيرادات والمصروفات المسجلة خلال تلك الفترة وبالرغم من أن هذه التقديرات مبنية على أفضل المعلومات المتوفرة لدى الإدارة حول الأحداث والأنشطة إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات .

٢/٣ - العرف المحاسبي:

تقوم الجمعية بتسجيل أصولها وخصومها طبقاً لمبدأ التكلفة الفعلية عند حدوثها، ويتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لما يلي :-

أ - الإيرادات:

- تتمثل الإيرادات في التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات التي تلقاها الجمعية من المتبرعين وكذلك كافة الإيرادات الأخرى وتتبع الجمعية السياسات التالية في معالجة إيراداتها وفقاً لما يلي :

(١) يتم إثبات التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة طبقاً لأساس الاستحقاق وذلك عند توافر الشروط التالية :-

(١/أ) أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأي شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية الاستخدام في المستقبل .

(١/ب) أن تتوقع الجمعية الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة .

(١/ج) أن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية .

* وفيما عدا ذلك يتم إثبات التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة طبقاً للأساس النقدي .

(٢) يتم إثبات ما يتم تلقيه من تبرعات في صورة خدمات أو تجهيزات أو منافع أو مرافق ضمن الإيرادات وذلك عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع أو التجهيزات .

ب- المصروفات:

تتمثل مصروفات الأنشطة والمساعدات في المصروفات الناتجة عن مجهودات ووظائف الجمعية وكافة المصروفات الأخرى يتم تصنيفها كمصاريف عمومية وإدارية وتتبع الجمعية السياسات التالية في معالجة مصروفاتها وفقاً لما يلي :

(١) يتم إثبات المصروفات العمومية والإدارية فور استحقاقها طبقاً لمبدأ الاستحقاق .

(٢) يتم إثبات مصروفات الأنشطة فور استحقاقها طبقاً لمبدأ الاستحقاق .

(٣) يتم إثبات مصروفات المساعدات المتنوعة والزكاة طبقاً للأساس النقدي .

٣/٣ - النقدية وشبه النقدية :

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وشبه النقدية من أرصدة النقدية في الخزينة و الحسابات الجارية وودائع البنوك .

٤/٣ - قائمة الأنشطة :

تضمن قائمة الأنشطة الإيرادات والمكاسب والخسائر والتحويلات بين فئات الأصول وتعرض التغير في صافي الأصول المقيدة والغير مقيدة كما يلي:

- الأصول المقيدة هي الأصول الخاضعة لقيود من جانب المتبرع وهي مرتبطة للاستخدام لأغراض محددة سواء من حيث الاستخدام أو من حيث التوقيت وقد تكون أصول مالية أو عينية .
- الأصول الغير مقيدة هي الأصول التي لا تخضع لقيود من جانب المتبرع وتقع تحت سيطرة الجمعية بالكامل من حيث التصرف والتوقيت طبقاً للوائح التنفيذية الخاصة بالجمعية وتكون أصول مالية أو عينية.

٥/٣ - الذمم المدينة:

تثبت الذمم المدينة بصافي قيمتها القابلة للتحقق بعد أخذ مخصص كافٍ للديون المشكوك في تحصيلها ، وتخصص الديون المعدومة عند تكبدها

٦/٣ - الممتلكات والآلات والمعدات :

تقيد الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة، وتظهر بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة تستهلك التكلفة ناقصاً القيمة التقديرية المتبقية بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات.

٧/٣ - الاستثمارات المالية :-

تقوم الجمعية بتسجيل استثماراتها بموجب التكلفة الفعلية عند أقتنائها ولا يتم إثبات الإيرادات الخاصة بها إلا عند استلامها فعلياً .

٨/٣ - الدائنون وأرصدة الدائنة أخرى :

يتم قيد الذمم الدائنة وأرصدة الدائنة أخرى بالتكلفة الفعلية لها.

٩/٣ - التبرعات :

يتم تصنيف التبرعات التي تتلقاها الجمعية من قبل المتبرعين إلى تبرعات مقيدة وتبرعات غير مقيدة وتبرعات أوقاف طبقاً لطبيعة وشروط تلقي الجمعية للتبرع من قبل المتبرعين

١٠/٣ - التبرعات العينية :

يتم قيد التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق في الفترة المحاسبية التي تم الاستلام فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الاعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها .

١١/٣ - قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وما في حكمها في أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية.

٤. النقدية وما في حكمها

٢٠٢٣/١٢/٣١ م	
ريال سعودي	
٨٦٥,٧٠٥	النقدية لدى البنوك
٨٦٥,٧٠٥	الرصيد في نهاية الفترة

٥. الزكاة الشرعية المستحقة

أ- مخصص الزكاة الشرعية المكون

٢٠٢٣/١٢/٣١ م	
ريال سعودي	
١٣٥,٧٠٥	دخل الفترة قبل الزكاة الشرعية
١٣٥,٧٠٥	صافي الربح المعدل
٧٣٠,٠٠٠	مجموع العناصر الموجبة
٧٣٠,٠٠٠	الوعاء الزكوي عن عام ميلادي
٩٩٣,٩٥٥	الوعاء الزكوي عن عام هجري
١,١٢٩,٦٦٠	يضاف إليه صافي ربح العام المعدل
٢٨,٢٤١	الزكاة الشرعية بواقع ٢,٥٪ من وعاء الزكاة الشرعية أو صافي الربح المعدل أهمها أكبر

ب- حركة مخصص الزكاة الشرعية

٢٠٢٣/١٢/٣١ م	
ريال سعودي	
-	الرصيد في بداية الفترة
٢٨,٢٤١	المكون خلال الفترة
-	المسدد خلال الفترة
٢٨,٢٤١	الرصيد في نهاية الفترة

٦. مصروفات إدارية وعمومية

٢٠٢٣/١٢/٣١ م	
ريال سعودي	
٤,٧٣٣	رسوم حكومية وإشتراكات
٣,٥٠٠	الإيجارات
٢,٠٠٠	رواتب واجور ومافي حكمها
٦٢	مصروفات وعمولات بنكية
١٠,٢٩٥	الإجمالي

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

أنشطة المنشأة تعرضها الى العديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملات، القيمة العادلة والتدفقات النقدية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة). ويركز برنامج إدارة المخاطر الكلية للمنشأة على تقلبات الأسواق المالية وتسعى لتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمنشأة. وفيما يلي موجز لأهم أنواع المخاطر:

أ- مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار العملات الأجنبية. معاملات المنشأة جميعها بالريال السعودي، وبالتالي لا يتعرض نشاط المنشأة لمخاطر العملات.

ب- مخاطر سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

هي التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بتذبذب أسعار الفائدة في السوق على الوضع المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ليس للمنشأة أي مخاطر ناتجة عن سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة.

ج- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته للمنشأة مما يؤدي الى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية ليس لدى المنشأة تركيز هام لمخاطر الائتمان، يتم إيداع النقد لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني سليم.

د- مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة منشأة ما على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة. تدار مخاطر السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية للوفاء بأي التزامات في المستقبل.

هـ- القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف ذات دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم وفق شروط إعتيادية. حيث انه يتم تجميع أدوات المنشأة المالية على أساس طريقة التكلفة التاريخية ويمكن أن تنشأ خلافات بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم العادلة لموجودات المنشأة المالية ومطلوباتها المالية لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية.

٨. الأحداث اللاحقة

لم يكن هنالك أحداث لاحقة هامة ، معدلة أو غير معدلة ، منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م تترك أثر جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي للجمعية كما يظهر في هذه القوائم المالية للجمعية.

٩. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل إدارة الجمعية.

١٠. عام

- تم تقريب الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية إلى أقرب ريال سعودي.
- الأرقام التي بين قوسين تطرح.